

"نتائج البحث في مشروع CLICO"

الملخص الرابع من المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي " التغير المناخي والصراعات المائية والأمن الإنساني"، يعرض العلاقة بين التغير المناخي وعلاقته بالصراع على المياه وتأثيره على الأمن الإنساني في دول المتوسط والشرق الأوسط والساحل الإفريقي.

يعرض المشروع بشكل معمق تأثير الصراع على مصادر المياه على الأمن الإنساني وحالة هذا الصراع في ظل التغيرات المناخية، حيث يربط هذه التحليل العلاقة بين الأمن الإنساني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال العديد من دراسة الحالات (تركيا، أثيوبيا، النيجر)، أكدت كل من حالة تركيا وأثيوبيا العلاقة بين التغيرات المناخية والتهمة الاجتماعية والفقر، وقد أكدت الدراسات أن الصراعات السياسية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير أشد من علاقة التغير المناخي بالصراع على المياه، وقد أوضحت هذه الدراسة صعوبة التنبؤ بما سيحدث في المستقبل.

كما تبين أن الدولة تلعب دور الأساس في التخطيط وتسهيل التكيف مع التغيرات المناخية، وهي مسؤولة عن وضع الإطار التنظيمي لعمل الأفراد والجماعات للتغير المناخي وهي " الدولة" لها مقدرة على تغيير أوضاع المهمشين والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام، وللدولة أهمية في قيادة سياسة التكيف عندما لا تستطيع الأفراد أو المجتمعات المهمشة من القيام بذلك وبالرغم من هذا فان دور الدولة ما زال محدد في الحالات التي تم دراستها، وما زالت الدولة مطالبة بتلبية احتياجات الناس وحمايتهم من الأضرار الناجمة عن التغير المناخي، وقد يكون أحيانا دور دولة سلبي وبعطي نتائج غير المرجوة في عملية التكيف.

وهناك حالة النيجر التي أثبتت أن المزارعين لم يستطيعوا التكيف وزيادة محاصيلهم وتناقص مساحات الرعي، بسبب نقص الأمطار وتذبذباتها وهذا أدى الى أن يدفعوا أثمان المحاصيل التي خربت بسبب قطعانهم بسبب عدم وجود مراعي كافي

وهناك حالة أخرى يثبت عجز الدولة وفشلها وهي حالة الإسكندرية التي من الممكن أن يتعرض الساحل إلى فيضان وغرق نتيجة انخفاض مستواه وهذا سيعرض الساحل وساكنيه إلى الخطر ويعرض استدامة معيشتهم ومصادرهما. في حين ان الدولة غير قادره على عمل اي اجراء .

وهناك حالات كما الحال في أثيوبيا حيث أدى تحديث الزراعة تعريض الأمن الإنساني إلى الخطر وخاصة عندما يتعلق الأمر بإعادة توطين وتحديث المناطق الريفية، وقد يحدث هذا الخطر لمرحلة قصيرة في حده الأدنى حيث أن إعادة تسكين المعرضين إلى الفيضانات قلل من الخطر على أمنهم ولكن زاد تعرضهم للنقص الحاد في مصادر المياه وذلك بسبب أنهم يسكنون مناطق قليلة الأمطار ومتذبذبة.

تقوية نظام الضمان الاجتماعي أثبت فعالية في حماية الأمن الإنساني ولسوء الحظ أن النظام في معظم الدول النامية لا يعتبر أولوية وحتى في الدول المتطورة ودول الاتحاد الأوروبي أصبح أكثر ضعفا بسبب الأزمة المالية التي تعصف بهذه الدول.